مرتكزات تجديد النحو
بين الرؤية الناقدة والنموذج المأمول

خالد عبدالتواب عبدالقادر إبراهيم*
khaled.abdeltawab@yahoo.com

ملخص

عالجت الدرسة موضوع مرتكزات تجديد النحو وتيسيره، وأظهرت أنّ دُعَاة التجديد قد عابوا على النُّحاة الأوائل: إفساد النحو بإقحام المنطق، وكثرة التأويلات الفلسفية، والانتصار للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب لم تسمع عن العرب، وقصر المادة اللغوية التي أقاموا عليها قواعد النحو على فئة لُغويّة محدّدة، وأنّهم لم يراعوا اختلاف اللهجات. وأوضحت الدراسة أنّ المرتكزات التي قامت عليها محاولات التجديد والتيسير قديمًا وحديثًا– ليست إلّا قراءات ناقدة لم تستطع الوصول إلى النُموذج النحويّ المأمول، وكُلّها دارت حول: إلغاء نظرية العامل، وإلغاء القياس، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإعادة تنسيق بعض أبواب النحو وحذف بعضها، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، واستبدال بعض المصطلحات. ويلاحظ أنّ جميع أصحاب هذه المحاولات قد انتصروا للنحو الكوفيّ، وجُلّ هذه المحاولات كانت فردية قامت على ما أتى به القدماء، ولم يصلوا إلى صياغة قواعد مختلفة انطلاقًا من نصوص اللغة المستعملة؛ مما جعلهم سجناء مناهج القدماء؛ فالتراث النحوي ليس ميسورًا ولا سهلًا، وعملية التجديد تتطلب فريقًا من الباحثين والعلماء أصحاب الخبرة والدراية.

كلمات مفتاحية: تجديد النحو، تيسير القواعد، محاولات التجديد

* مدرس بقسم اللغة العربية - كلية الآداب – جامعة المنيا

مقدمة:

الحمد لله الذي أنزل على عبده قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج، علّم بالقلم، علّم الإنسانَ ما لم يعلم، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. ثُمّ أمّا بعد،

فقد كانت اللغة العربية ولازالت تلقى عناية أبنائها وغيرهم من علماء النحو واللغة؛ لِمَا لهذه اللُّغة العزيزة من ارتباطٍ وثيقٍ بالقرآنِ الحكيمِ، لذا شمّر خدّامُها على سواعد الجدّ لخدمتها، والنهوض بها إلى أسمى مستويات الرقي اعتزازًا بها، وصونًا لها من اللحن؛ فقام اللُّغويونَ والنُّحاةُ الأوائل بتصنيف المؤلّفات، وقعّدوا القواعدَ، وشيدوا صروحًا شامخة من علمِ النحو؛ يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح في هذا الباب: "فصحيحٌ أنّ الكتبَ النحويةَ العربيةَ القديمةَ مثل: كتاب سيبويه وشروحه، وكتب أبي عليّ الفارسيّ، وتلميذه بن جنّي وغيرها –غير صالحة هي في ذاتها لاكتساب الملكة اللغوية؛ لأنّ مضمونها علمي ونظري بحت؛ فيسأل حينئذٍ من لا يعرف قيمة البحث النظري فيقول: لماذا أُلِّفت، ولأيّ غرض يمكن أن يَنتفعَ بها المتعلمون؟ والإجابة عن هذا مضمونها كالآتي: لقد كان من الضّروري جدًا أن تكونَ للعربية مدوّنة من القواعد المحرّرة والمستخرجة من كلام العرب، لتكون بذلك عِلْمًا لا تساهل فيه ولا تعسّف–هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّ طريقة تعليم اللغة العربية كان مرجعها هذا العلم الذي أقامه النّحاة، وهي ميدانٌ آخرٌ قائمٌ برأسه تمامًا".(١)

حقًّا لقد عمل النّحاة الأوائل على إثراء المكتبة اللّغوية العربية وتنويعها، واجتهدوا كثيرًا في تقديم النّحو في صورتِهِ الواضحةِ الملائمةِ للمتعلمين، حسب ما يراه كلُّ نحويّ، ووفق مكمن الصعوبة الذّي يكشفه، فكانت لهذه الجهودِ ميادين مختلفة وطرائق متنوعة. ومع ذلك كلّه فقد خالط

علمَ النحوِ بعضُ الشذوذِ والشوائبِ؛ لذا خرجت دعاوى التجديدِ والتيسيرِ من بعض علماءِ النحوِ والمجامعِ اللُّغويةِ – رغبةً منهم في تخليصه من الشوائب التي علقت به طيلة آماد من الزمان. وجاءت الآراء الفلسفية في مقدمة هذه الشوائب؛ فهي التي خلقت الأزمة الحقيقية للنحو في كثيرٍ من مسائله، وأردته في متاهة التأويلات والتقديرات، وزادت من صعوبة فهمه وتعلمه.

ولم تكن دعوى التجديد حديثة العصر، بل سعى إليها كثيرٌ من علماء النحو الأوائل أمثال: ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ)، وابن هشام(ت٧٦١هـ) وغيرهم، وكان من علماء العصر الحديث: إبراهيم مصطفى، وشوقي ضيف، وتمّام حسّان، ومهدي المخزومي، وغيرهم من الباحثين واللسانيين العرب وغير العرب، وارتفعت أصوات أنصار التجديد عالية ببعض المآخذ على النُّحاة الأوائل، وتتلخص في التالي:

١- لأنّهم اشتغلوا على العربية الفصيحة، وقصروها على فئة لغوية محددة، وأسَّسوا القواعد عليها دون غيرها، وتركوا اللغة المستعملة.

٢- لأنّ كثيرًا من الأمثلةِ والشواهد لم يسمع عن العرب، وقد جاءوا بها لتزكية أصولهم، وقد أكّد ذلك النُّحاة الأوائل أنفسهم، حيث ذكر سيبويه أنّ ما يقدمونه من شواهد ومعطيات لُغوية يتنزل منزلتين مختلفتين؛ "فبعضه سُمِعَ عن الأعراب، والبعض الآخر تمثيلٌ لا يُتَكَلّمُ بهِ"(٢)... وكرر ذلك في مواضع أخرى من الكتاب، أيّ يُعرض لغرض التدليل على صحة الأصل أوالقاعدة دون أن يكون شاهدًا لُغَويًّا حقيقيًا.

٣- أنّ النُّحاة الأوائل لم يهتموا باختلاف اللهجات.

٤- لأنّهم أقاموا القواعد في إطار المفاهيم الفلسفية، وإقحام المنطق، والانتصار للقياس.

وحتى دُعاة التجديد الذين انتقدوا النُّحاة الأوائل – إذ عابوا عليهم إفساد النحو بإقحام المنطق، والانتصار للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب، ولأنّهم

اشتغلوا على العربية الفصيحة، وقصروها على فئة لغوية محددة، وأسَّسوا القواعد عليها دون غيرها، وتركوا اللغة المستعملة، ولعدم مراعاتهم اختلاف اللهجات– نجدهم (دعاة التجديد) قد اكتفوا بالاحتفاظ بما أتى به القدماء، ولم يحاولوا إقامة قواعد مختلفة بناءً على وصف لغة أخرى انطلاقًا من نصوص اللغة المستعملة؛ مما جعلهم سجناء مناهج القدماء. والحقّ أنّه مهما كانت قيمة الأنحاء التي وضعها القدماء ونقّحها المحدثون، فهناك حاجة ضرورية إلى إعادة بناء أنحاء أخرى تصف معطيات لغوية أخرى؛ وتعتمد على صروح الجهاز المفاهيمي والنظري القديم بشكل يتسع لاستيعاب التطور اللغوي عبر الزمان والمكان؛ فنحن لا نتظر من أيّ نحوٍ مهما كانت شموليته وحجمه أن يمدنا بالتحليل الوصفي الكامل للمعطيات والظواهر اللغوية في أي نصٍّ؛ ويتفق الباحث مع قول د.عبدالقادر الفهري:" إنّ نحو اللغة العربية قديمه وحديثه لا يفي حاجة اللسانيّ لوصف اللغة، فواضح أنّنا لا ننتظر من أيّ لسانيّ(قديم/ حديث) أن يصفَ العربية بما لا يدع مجالًا للحاجة إلى وصفها مرة ثانية"(٣). كما يرى أنّ "اللسانيات الوصفية العربية عليها أن تتجه إلى بناء نحو جديد للغة العربية الفصيحة الحالية، وبناء أنحاء اللهجات العامية؛ والمقصود بالنحو هنا: الآلة التمثيلية بمكوناتها المختلفة من: تركيبية، وصرفية، وصوتية، ودلالية، ومعجمية"(٤).

لكن هل كلّ ما قدمه أنصار التجديد يُعدّ تجديدًا للنحو؟ وإذا كانت الإجابة: نعم؛ فما هي وجوه هذا التجديد؟ وهل تحقّق بما قدموه النموذج المأمول للنحو أم بقى أسير القراءة الناقدة؟

إنّ هدف هذه الدراسة هو الإجابة عن هذه الأسئلة في ضوء عرض أهم مرتكزات دعاوى التجديد لأشهر المحاولات قديمًا وحديثًا، وتحليلها، وبيان أثرها في خلق النحو الجديد، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ.

وقد سبق هذا البحث عدة دراسات، أهمها:

١- آراء ابن مضاء القرطبي في ضوء علم اللغة الحديث، د.مباركة خمقاني، بحث منشور بمجلة الأثر، الجزائر، العدد الثامن عشر/جوان ٢٠١٣م.

٢- نظرات في محاولات تجديد النحو العربي على يد علماء التجديد العرب في النصف الثاني من القرن العشرين، سعد عبدالله مقداد، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية، عمان، الأردن، ٢٠١٨م.

٣- **تجديد النحو العربي وتيسيره**(شوقي ضيف نموذجًا)، **تقوى محمد حجر سبيل**، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، كلية اللغات، قسم اللغة لعربية، ٢٠١١م.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مبحثين تسبقهما مقدمة، وتلحقهما خاتمة وقائمة بالمصادر والمراجع.

المبحث الأول: مرتكزات التجديد عند القدماء: محاولة ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ):

لقد ترك أئمة النحو الأوائل صروحًا شامخة من علم النحو؛ لكن هذه الصروح خالطها بعض التعقيد والشذوذ والشوائب؛ ومن ثَمَّ أصبح لزامًا على العلماء المتخصصين والباحثين السعي الحثيث لتنقية النحو من شوائبه، وتيسيره للدارسين والمبتدئين؛ لذا تعددت المحاولات لإعادة بناء مفاهيمه وتبسيطها، و كان من أوائل هؤلاء العلماء القاضي والفقيه النحوي القدير: ابن مضاء القرطبي(ت٥٩٢هـ) الذي ظهرت على يديه أول دعوة لنقد النحو وإصلاحه في القرن السادس الهجري من خلال كتابه(الردّ على النُّحاة)، وهي أشهر محاولة ناقدة قلبت موازين الأمور، وكشفت الستار عن كثير من خلل الجهاز المفاهيمي النحوي القديم، ونبهت إلى مواطن القصور فيه، ويذكر الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح(ت٢٠١٧م) أنّ "ابن مُضاء لمّا كان يدعو

إلى التمسك بالظاهر وترك التعليل لم يؤيده أحدٌ إلا في الستينات"[٥]. كذلك يذكر الدكتور تمّام حّسان(ت٢٠١١م) أنّ"ابن مضاء لما طعن في مناهج النُّحاة الأوائل أحسن الطعن فيها، في كتابٍ لم يُعرف عنه إلا منذ سنين هو كتاب: الردّ على النُّحاة"[٦]. وهذا الكتاب يدلّ على أنّه عالمٌ صاحبُ درايةٍ واسعةٍ وعميقةٍ بدقائق النحوِ، وأنّهُ قد قرأ أمهات المصادر، وغاصَ في أعماقِها مفندًا وناقدًا؛ فاستطاع أن يضعَ يدُهُ على مكمنِ الداءِ، وسطّر –كما يرى– بيده الدواء، وقد أفصح عن ذلك بقوله: "قصدي من هذا الكتاب أن أحذفَ من النحو ما يُستغنى عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[٧].

وتتلخص مرتكزات التجديد عند ابن مضاء في الآتي:

١- **رفض نظرية العامل**، وذلك لأنّ القول به يتطلب أن يكون لكل ظاهرة إعرابية عامل ظاهر، أو مقدر، وهذا يستدعي أن يلجأ المعرب إلى ضروب من التأويل والتقدير لا موجب لها".[٨]

٢- **اعترض على تقدير متعلقات المجرورات** من قبيل قولنا: (زيد في الدار)؛ "فيزعم النحويون أنّ قولنا (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره (زيدٌ مستقرٌ في الدارِ) [٩]، إلى جانب اعتراضه على تقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال[١٠].

٣- **أنكر العلل التي هي من عمل العقل كالعلل الثواني والثوالث**؛ يقول في ذلك :"ومما يجب أن يسقطَ من النحو: العلل الثواني والثوالث مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: (قام زيد) لِمَ رُفِعَ؟ فيقال: لأنَّهُ فاعلٌ، وكلُّ فاعلٍ مرفوعٌ، فيقول: ولِمَ رُفعَ الفاعلُ؟ فالصواب: أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر"[١١]، غير أنّه أقر بالعلل الأُول "إذ بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق لكلام العرب المدرك منها بالنظر"[١٢].

٤- استغنى عن بعض أبواب النحو، مثل: باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره مثل (زيدًا ضربته) وعرض لمسألتين في الاشتغال عند أبي الحسن الأخفش، ويرى أنّ الإطالة في مثل هذه المسائل النظرية لا فائدة منها مادام أنّه لا يستفاد منها في تقويم النطق، وهي في نظره مسائل مظنونة غير مستعملة ولا يحتاج إليها، ولا ينبغي لمن رأى ألّا ينظر إلّا فيما تمس الحاجة إليه، وحذفُ هذه وأمثالِها من صناعة النحو مقوٍ لها ومسهلٌ".(١٣)

٥- اعترض على بعض تقديرات النحويين؛ حيث أنكر تقدير (أن) المضمرة بعد الواو والفاء في المضارع المنصوب، وأنكر تقديرها بالمصدر(١٤).

إنّ مستخلص ما دعا إليه: إلغاء نظرية العامل، ورفض باب التنازع، وإلغاء التعليل وبعض معطيات القياس. ومع ذلك فهذه المحاولة تُعدّ أقوى محاولة ظهرت في العصر القديم؛ فقد قلبت الموازين، ونبهت إلى شوائب النحو ومواطن الصعوبة فيه، لكنّ جُلّ ما جاء فيها آراء ناقدة، ولم ترقَ إلى وضع تصور شامل للنحو الجديد.

وقد تأثر بآراء ابن مضاء بعضُ العلماء والباحثين المعاصرين من دعاة التيسير والتجديد في النحو أمثال: إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو)، وشوقي ضيف في كتابه (تجديد النحو) ، ومهدي المخزومي.

المبحث الثاني: محاولات علماء العصر الحديث:

لقد حظي علم النحو في العصر الحديث بعناية كبيرة؛ كان من أبعادها السعي إلى تجديده وتيسيره، وكان من أوئل هذه المبادرات كتاب (إحياء النحو) الذي ألفه إبراهيم مصطفى **عام ١٩٣٧م**؛ بعد موج عالٍ من الانتقادات لمنهج النحاة القدماء، إذ يُعدّ "أول كتاب ظهر في العالم العربيّ في العصر الحديث لنقد نظريات النحو التقليدية".(١٥)

ثم جاءت المحاولة الثانية على أيدي لجنة وزارة المعارف المصرية عام ١٩٣٨، وضمت اللجنة كلاً من: طه حسين، وإبراهيم مصطفى، وأحمد أمين، وعلى الجارم، وعبد المجيد الشافعي، وكان الهدف الرئيس لهذه اللجنة- العمل على تيسير قواعد تدريس اللغة العربية، وقد انتهت إلى عدّة اقتراحات من أهمها: الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي، وجعل بعض علامات الإعراب أصلية وبعضها فرعية، وأشارت إلى أنّ الجملة تتكون من: مسند إليه ومسند. كما ألغت الضمير المستتر جوازًا ووجوبًا، ورأت أنّ جُلّ بحوث الصرف من مباحث فقه اللغة لا يحتاجها البادئ، ولا تصل إلى فهمه(١٦). وفي عام ١٩٤٧ صدر من المؤتمر الثقافي العربي الأول بجامعة الدولة العربية توصيات تؤكد على حاجة اللغة العربية وقواعدها إلى التيسير والتبسيط بما يقربها من مدارك الطلاب على ألّا يمس ذلك بحال من الأحوال جوهر اللغة العربية وقواعدها، وأوصى المؤتمر بأن يكون تعليم القواعد النحوية في عبارات وموضوعات حيوية تهم التلاميذ وتشوقهم، وذلك بأن يعرض المعلم على أنظار تلاميذه قطعة في موضوع ملائم ويناقشهم فيها، ويستخلص من خلالها قواعد النحو والإعراب، واقترحت اللجنة المعنية بذلك منهجًا دراسيًا يشتمل على ما تراه من موضوعات ومواد النحو المناسبة لبعض المراحل الدراسية.

وقد كان لمثل هذه التوصيات والآراء(١٧) أثر واضح في الجانب التطبيقي؛ حيث ألّف بعض المتخصصين في النحو كتبًا في ذاك الصدد- أمثال: حفني ناصف، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، وأمين الخولي، ود.شوقي ضيف، والدكتور مهدي المخزومي.

ويُعدّ الأستاذ **إبراهيم مصطفى** من رواد الدعوة إلى تيسير النحو وتجديده، وصاحب أول مبادرة فعلية في العصر الحديث بكتابه المشهور (إحياء النحو)، فقد كان لهذا الكتاب أثر واضح في حركة التجديد والتيسير منذ وقت مبكر؛ ذلك أنّه صدر في طبعته الأولى عام ١٩٣٧م، وهو -كما يقول صاحبه- نتاج بحث

طويل وشاق أمضى فيه سبع سنين دأبًا، غاص فيها في أعماق بحور النحو ومصادره على اختلاف أشكالها وألوانها واتجاهاتها ومستوياتها، فاكتسب خبرة ودراية بدقائق علم النحو، وما ينطوي عليه من مسائل وقضايا وطرائق تستوجب النظر والمراجعة؛ يقول:" كان سبيل النحو موحشًا شاقًا، وكان الإيغال فيه ينقض قواي نقضًا، ويزيدني من الناس بعدًا، ومن التقلب في هذه الدنيا حرمانًا ولكنَّ أملاً كان يرجيني ويحدو بي في هذه السبيل الموحشة؛ أطمع أن أغيرَ منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولاً سهلة يسيرة تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظ من الفقه في أساليبها".(١٨)

وقد تطرق في الكتاب إلى قضايا ومباحث عديدة؛ حيث تحدث عن حدِّ النحوِ كما رسمه النُّحاة، وتناول قضية علل الإعراب وعلل النحو، وفلسفة العامل، ونقد مذهب النُّحاة في العامل، وتحدث عن معاني الإعراب، وأشار إلى أنّ الضمة علم الإسناد، والكسرة علم الإضافة، والفتحة ليست علامة إعراب، وجعل التسكين أصلًا في المبني، كما ذكر بعض المسائل التي تتعلق بالعلامات الفرعية للإعراب، والتوابع، وما يجوز فيه وجهان من الإعراب، وختم كتابه بمسائل تتعلق بالصرف، وفي ثنايا هذه المباحث نجده يتصدى لأقوال النُّحاة بالنقد والمناقشة متوخيًا في ذلك كله إقرار ما يراه مناسبًا من أقوالهم للهدف المرجو من كتابه، وهو تبديل منهج البحث النحوي بقصد تيسيره وتجديده؛ لذا رفض من أقوال النُّحاة ومسائلهم وقضاياهم ما يراه متناقضًا مع تحقيق هدفه، ومن هذا المنطلق أنكر على النُّحاة المغالاة في تقدير العامل، و تصدى للعلل النحوية، وأعلن رفضه للعلل الثواني والثوالث.

وتأتي قضية معاني حركات الإعراب في طليعة ما تناوله كتاب إحياء النحو حيث يرى "أنّ دلالة الحركات على المعاني من أصول العربية، ومن الواجب دراسة علامات الإعراب على أنّها دوال على المعاني"(١٩) والنظرة

الفاحصة لمحتوى الكتاب تدل دلالة واضحة على طول باع مؤلفه وتعمقه ودرايته الواسعة بالنحو ومسائلة ودقائقه، ويبدو ذلك من خلال محاورته ومناقشته لكبار النحويين من أمثال سيبويه والزجاجي، وابن الأنباري، وابن يعيش وغيرهم[٢٠] .

إنّ جُلّ ما عرضه في كتابه من آراء، وما أثاره من قضايا– إنّما هي اجتهادات من عالم متمرس في علمه، منها ما هو في محله من حيث التيسير، ومنها ما هو قابل للمناقشة و الردّ، وقد كان لكثير من الدارسين والمتأملين فيما توصل إليه من نتائج مواقف مؤيدة وأخرى معارضة، وفي مقدمة المؤيدين **الدكتور طه حسين** الذي كتب مقدمة طويلة للكتاب أشاد فيها بجهد إبراهيم مصطفى، وأثنى عليه؛ يقول في نهاية المقدمة: "فالكتاب كما ترى يحي النحو لأنّه يصلحه، ويحي النحو لأنّه ينبه إليه من أطمأنوا إلى الغفلة عنه، وحسبك بهذا إحياء"[٢١]. وممن أشاد أيضًا بهذا الكتاب الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور شوقي ضيف، والدكتور تمام حسان. وفي الجانب الآخر هناك من تناول الكتاب بالنقد؛ وكان على رأسهم د.محمد أحمد عرفة، وهو من كبار أساتذة الأزهر، ويُعدُّ من أوائل من تناول كتاب (إحياء النحو) بالنقد في السنة الأولى من صدوره؛ حيث ألّف لنقده كتابًا أسماه (النحو بين الأزهر والجامعة)، وصدرت طبعته الأولى في أواخر عام ١٩٣٧، وتتبع فيه بعين الناقد جلّ الموضوعات والمباحث التي تطرق لها إبراهيم مصطفى، ويظهر ذلك من مقدمة الكتاب التي يقول فيها: "قرأت كتاب (إحياء النحو) فعرفت منه وأنكرت، وما أنكرت أكثر مما عرفت، فقد أنكرت فيه أنّه نحل النُّحاة مذاهب لم يقولوها، ونقدها، وأبان خطلها، فصور النُّحاة لقارئي كتابه قومًا بلهًا .... يقولون ما لا يعقل ..... وأنكرت منه أنّه فَقَدَ قواعد في العربية لو أخذ بها الناس لقربت من روح العربية".[٢٢] كما يرى الأستاذ رشيد بالحبيب:" أنّ إبراهيم مصطفى جاء في كتابه بآراء واجتهادات نظرية لم يكن لها أثر واضح في الوقع والتطبيق؛ وذلك لأنّ صاحب كتاب إحياء النحو ألف كتبًا مدرسية في قواعد النحو، ولم يستطع أن يضع منها شيئًا من

الآراء النحوية الجديدة في التي ضمنها كتابه الموضوع أساسًا لتيسير النحو باستثناء فكرة المسند والمسند إليه التي تجمع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه معًا(٢٣).

– **مرتكزات التجديد والتيسيرعند إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو):**

جاءت محاولة إبراهيم مصطفى (إحياء النحو) رغبةً منه في تحقيق هدفين؛ يقول: "أطمع أن أُغيرَ منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفعَ عن المتعلمين إصرَ هذا النحو، وأبدلهم منه أصولًا سهلةً يسيرةً تقربهم من العربية، وتهديهم إلى حظٍ من الفقه بأساليبها"(٢٤). **إذًا الهدف الأول:** تغيير منهج البحث النحوي، **والثاني:** تيسير تعليم النحو عن طريق تيسير أصوله، وجاء ذلك في إطار المرتكزات التالية:

١– **المرتكز الأول: إلغاء نظرية العامل، وما يتفرع عنها من مسائل** مثل: مفهوم النَّحْو والإعراب والتعليل، ؛ فإلغاء العامل عنده "خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آمادًا، وكان يصد الناس عن معرفة العربية، و ذوق ما فيها من قوة على الأداء، ومزية في التصوير"(٢٥). وانطلقت نقطة البدء في هذا المرتكز من نقده الشديد لتعريف النحو بأنّه: "علم بأصول يعرف بها أحوال الكلم إعرابًا وبناءً"(٢٦)؛ حيث ذكر أنّ النُّحاةَ حصروه في الإعراب، أي جعلوه في الشكل بعيدًا عن المعنى وقرائنه، ويرى أنّ النحو غير مقصور على الحركات الإعرابية التي تلتزم أواخر الكلمات، لأنّه أوسع من أن يحصر في الإعراب والبناء، فهو يتجاوز حدودَ الوصفِ الشكلي إلى الوظائف التركيبية والدلالية؛ يقول: "فالنُّحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرّف أحكامها– قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقًا منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيَّعوا كثيرًا من أحكام نظمِ الكلامِ وأسرار تأليفِ العبارة... فطرق: الإثبات، والنفي، والتأكيد، والتوقيت، والتقديم، والتأخير، وغيرها من صور

الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماسًا بالإعراب، أو متصلًا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثيرٌ من فقهِ العربية، وتقدير أساليبها"(٢٧). فهو يرغب في تغيير منهج النُّحاة؛ إذ إنّهم سلكوا منهجًا شكليًّا في دراسة النحو، واستبعدوا كل ماله صلة بالمعنى؛ يقول: "أمّا علامات الإعراب، فقَلَّ أن ترى لاختلافها أثرًا في تصوير المعنى، وقلَّ أن يشعرنا النُّحاة بفرق بين أن تنصب أو ترفع؛ ولو أنّه تبع هذا التبديل في الإعراب تبديل في المعنى لكان ذلك هو الحكم بين النُّحاة فيما اختلفوا فيه، ولكان هو الهادي للمتكلم أن يتبعَ في كلامه وجهًا من الإعراب"(٢٨).

وفي نقد إبراهيم مصطفى لهذا التعريف نظرٌ وردّ؛ ذلك أنّه تعمّد غضَّ الطرف عن تعريفات النحو الأخرى، فالتعريف المنتقد ليس هو الأوحد؛ كما أنّه لم يتنبه إلى أنّ الأصوليين لم يرتضوا هذا التعريف، وأكّدوا أنّ فيه قصورًا؛ إذ نجد السيوطيّ حين يعرض حدودَ النحو يقول: "للنحو حدودٌ شتى، وأليقها بهذا الكتاب قول ابن جني في الخصائص: "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة"(٢٩). وتعريف ابن جني الذي ارتضاه السيوطي قد جمع كلَّ جوانب النحو وأصوله من: قياس، وسماع، وتصريف، واشتقاق، وإعراب، وبناء. كما شمل العلاقات النحوية بين الكلمات والجمل؛ إذ أثبت أنّ النحو ليس إعرابًا وبناءً، بل هو أصول ومقاييس تتبع فيها وجوه التأليف والنظم.

إذًا القصور موجودٌ في تعريفٍ واحدٍ للنحو، ولا يوجد في علم النحو، أوفهم النُّحاة. كما أنّ الاكتفاءَ بنصٍّ واحدٍ واتّخاذه دليلًا على فشل النُّحاة أمرٌ يرفضه العقلُ والعلمُ؛ وقد كان يجب عليه أن يأتيَ بجميع التعريفات التي أقرّها النُّحاة، فيقبل منها ما يرى صلاحه، ويرفض ما يراه فاسدًا؛ ولهذا استنكر د.**محمد الخضر** ذلك في قوله: "وإنْ لم يكن المؤلف قد اطّلع على ما

كتبوه في شرح هذا التعريف، وهو من المؤلفات القريبة المنال، أفلا يكون لقارئ كتابه حقٌّ في عتبه عتبًا جميلًا – على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد اللغة والتفقه في أسرارها وقتًا طويلًا"(٣٠).

وبعد أن رفض إبراهيم مصطفى هذا التعريف؛ قدّم تعريفًا بديلًا يراه أكثر علمية ودقة – من وجهة نظره – يقول: **النحو**:"هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها"(٣١). ويعتقد أنّه بهذا التعريف قد استدرك ما غاب على النُّحاة من الاهتمام بالأساليب وغاياتها؛ حيث "إنّ الكلام لا يخلو من استفهام، وتعجب، ونفي، وطلب، وتقديم، وتأخير، وغيرها من صور الكلام – قد مروا بها من غير درس إلا ما كان منها ماسًا بالإعراب، أومتصلًا بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه اللغة، وتقدير أساليبها"(٣٢).

لكنّ هذا التعريف –أيضًا– فيه نظرٌ؛ ذلك أنّه يتطلب فهم قانون التأليف، وبيان أحوال الكلمات والجمل– حتى يحدث الاتساق، كذلك أنّ المطلع على أقوال النُّحاة الأوائل يجد أنّ ابن هشام ربط بين المنهج الشكلي والمنهج الدلاليّ عن طريق بعث الأساليب التي تلقي بظلالها على الجهات الإعرابية؛ حيث حصرها في عشر نقاط، يقول: "أن يراع ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراع المعنى؛ وكثيرًا ما تزل الأقدام بسبب ذلك"(٣٣). إذ إنّه لم يقف عند شكل الإعراب بل تعداه إلى ما يتركه من أثر دلاليّ، وما تبنى عليه العلاقات بين الكلمات داخل التركيب؛ وقد أورد أمثلة شرح فيها وجوه الإعراب المختلفة يقول: " وها أنا مورد بعون الله أمثلة متى بُنِيَ فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى؛ حصل الفساد، وبعض الأمثلة وقع للمعربين فيه وهمٌ بهذا السبب"(٣٤). ومن أمثلة ذلك: "ما قال بعضهم من أنّه

سمع شيخًا يعرب لتلميذه (قيمًا) من قوله تعالى: **(وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا قَيِّمًا)** [٣٥]، صفة لـ (عوجًا)، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العوج قيمًا؟ وترحمت على من وقف من القراء على ألف التنوين في (عوجًا) وقفة لطيفة دفعًا لهذا التوهم، وإنّما (قيمًا) حال، إمّا من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيمًا، وإمّا من الكتاب"[٣٦]. إنّ كتاب مغني اللبيب لابن هشام مليءٌ بالحجج الدالة على أنّ النُّحاة لم يكتفوا بالشكل وحده؛ وإنّما نظروا إلى المعنى، وبينوا دوره وجلاله من خلال فهم كتاب الله، وكلام العرب شعرًا و نثرًا.

كما أنّ **عبدالقاهر الجرجاني** وقف عند كنه الإعراب[٣٧]، وبين أهميته في الكلام وأثبت أنّ النُّحاة تمثلوا الدلالة نابعة من البنية الإعرابية؛ يقول: "وجملةُ الأمر أنّا لا نُوجِب الفصاحةَ للفظةٍ مقطوعةٍ مرفوعةٍ من الكلام الذي هي فيه، ولكنّا نُوجبُها لها موصولةً بغيرها، ومعلّقًا معناها بمعنى ما يليها"[٣٨]. ويرى الدكتور **تمّام حسّان:** "أنّ غرض **عبدالقاهر** ليس النظم في ذاته، ولا الترتيب، وإنّما كان التعليق، والهدف منه إنشاء العلاقات بين المعاني النحويّة عن طريق ما يُسمّى بالقرائن"[٣٩].

ثم إنّه تتبع تقسيمات النُّحاة للعوامل وقوانينها؛ فعرض للتنازع والاشتغال وقوة العامل وأصل العمل، وعمل الحروف وتعدد عملها واختلافه نحو: عمل "**لا**" المشبهة بـ"**ليس**" التي تعمل عمل "**إن**". ويرفض كون العامل معيارا لكتب النحاة الأوائل في ترتيب مادتها؛ يقول: "كل جماعة تشابهت في العمل تكون أسرة واحدة، كباب إن، وباب كان، وتكون أداة من هذه الأدوات أوسع عملا فتسمى أم الباب"[٤٠]، كما اعتقد إبراهيم مصطفى أنَّ النحاة الأوائل نظروا إلى العوامل على أنَّها موجودات فاعلة ومؤثرة، وتجاهل قولَهُم إنّ العاملَ هو المتكلمُ لا غيره"[٤١]. إنّ ما وقع فيه إبراهيم مصطفى من عجل في إصدار الأحكام والانسياق وراءها كان ناتجًا عن الرجوع إلى نصوص مبتورة، فهو قد أخذ عن الرضي الاستربادي قوله: "والنُّحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية"[٤٢]. وبقية النصّ يجلي

غموض الفهم "وإن كان علامة لا علّة، ولهذا جعلوها عاملًا"[٤٣]. فكلمة النُّحاة التي وردت في نصّ دإبراهيم ليست على سبيل الإطلاق، وإنّما بعض النُّحاة الذين تأثروا بالفلسفة وعلم الكلام.

ويرى **د.محمدأحمدعرفة** أنّه عندما" ذهب يبحث عن منشأ فلسفة التأويل والتقدير التي لازمت العامل؛ توصل إلى نتيجة تنقص من شأن النُّحاة وتحط من تفكيرهم[٤٤]، ثم يؤكد **عرفة** أنّ المرجعيات النحوية التي تعج بها النصوص تسوق إلينا فهما علميًّا دقيقًا ثابتًا لا يتسرب إليه الخلل والاضطراب، ففكرة العوامل "ليست عوامل في الرفع نفسه، وإنّما هي عوامل في وجوب الرفع؛ فليست هي التي رفعت وجرت، وإنّما هي التي أوجبت هذه العلامات: الرفع والنصب والجر، وهذا الإيجاب أثرٌ لها لايتخلف عنها..." [٤٥].

١-<u>المرتكز الثاني: أسس منهجه النحوي الجديد:</u>

لقد أسسس منهجه الجديد على المعطيات التالية:

٢- اعتماد الرفع علم الاسناد.

٣- اعتماد الجر علم الإضافة بالحركة أو بالحرف.

٤- إلغاء دور الفتحة التي هي علم النصب، فهي الحركة الخفيفة المستحبة .وهي بمنزلة السكون في اللهجات العامية[٤٦]؛ حيث ساوى بين الفتحة في العربية والسكون في العامية، فإن صح هذا الرأي فما وضع السكون في الفصحى[٤٧]؟! إنّ العربية الفصحى عرفت السكون، واستعملته للوقف، ولها بابٌ عظيمٌ درسه النُّحاةُ وعلماءُ القراءات أسموه (الوقف والابتداء)[٤٨]. كما أنّ الفتحة أكثر الحركات ترددًا في اللسان العربي لخفتها؛ والكثرة لا توجب الإلغاء بل تفرض قوة البقاء، بالإضافة إلى أنّ الجهد الصوتي يتطلب الفتحة بإزاء الضمة والكسرة حتى يتحقق التوازن الصوتيّ في الكلام؛ فالحركات جميعها تعمل على توسيع مجرى

الهواء. كما أنّ الفتحة علم النصب الذي يشرف على أوسع الأبواب النحوية تركيبًا ودلالة، وقد فصل الحديث فيه الخليل بن أحمد، وبيّن قيمته في الكلام بذكر وجوهه المتعددة وأساليبه المختلفة[٤٩]، ثم إنّ إبراهيم مصطفى عندما جعل الضم علم إسناد، أغفل أنّ هناك مضمومات لا تتحقق فيها الإسنادية نحو المنادى والتوابع ، غير أنّه التمس لرأيه مخرجًا فجعل الضمة علامة بناء، وليست علامة إعراب[٥٠].

وفصل القول إنّ إبراهيم مصطفى لم يكن مجددًا، لكنّه أحيا نحوًا قديمًا وآراءً مسبوقًا إليها نحو: الإعراب والعامل؛ فقد وقف قطرب عند الحركات الإعرابية، كما وقف ابن مضاء عند نظرية العامل ودعا إلى إلغائها؛ ذلك أنّ محاولة التجديد "إنّما تكون بالرأي الجديد، ولا يمكن أن تكون بالرأي القديم، لأنّه هو الذي يراد إحداث التجديد فيه"[٥١]. ومن ثَمَّ فإن مساره النقدي اتسم باختلاف في المنهج والتطبيق، وحسبنا أن نعدَّ هذا العمل اجتهادًا رياديًّا يستحق الثناء والتزكية. وهو محاولة جريئة أخفقت في تحقيق الأهداف التي رسمها صاحبها في البدء، لكنّها لا تخلو من آراء سديدة وملاحظات غاية في الأهمية.

المطلب الثاني: محاولة مهدي المخزومي لتجديد النحو:

لقد أدرك مهدي المخزومي أنّ محاولة "إبراهيم مصطفى" لم يكتب لها النجاح؛ حيث عصفت بها رياح السلفيين[٥٢] الذين رفضوا أيّ تغيير للأصول النحوية، وكانت ردود فعلهم اتهامًا واستعداءً، فلم يحسن الدارسون استقبال محاولته الأصيلة، فكان ذلك خيبة أمل له، قعدت به – فيما أظن– عن أن يواصل ما بدأ به"[٥٣].

مرتكزات التجديد عند مهدي المخزومي:

المرتكز الأول: إلغاء نظرية العامل: يقول المخزومي: "هذا كتاب في النحو، أقدمه بين أيدي الدارسين مبرأ مما علق بالنحو طوال عشرة قرون من شوائب ليست من طبيعته، ولا منهجه، فقد ألغيت فيه فكرة العامل إلغاءً تامًا، وألغي معها ما استتبعت من اعتبارات عقلية لا صلة لها بالدرس النحوي، وأبطلت فيه جميع التعليلات التي لا تستند إلى استعمال، وحذفت من فصوله فصولا لم تكن لتكون لولا شغف النحاة بالجدل العقلي وممسكهم بفكرة العمل"(٥٤). **فقد** رأى أنّه من الأولويات في إصلاح النحو وتخليصه مما لحق هو إعادة النظر في نظرية العامل؛ حيث يذكر في مقدمة كتابه: **(في النحو العربي نقد وتوجيه)** –الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من وراء تأليف هذا الكتاب، يقول: "أن أخلص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النُّحاة –رحمهم الله– قد جعلوا من هذا المنهج منطلقًا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورًا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة، اتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين"... "فتمسك النُّحاة بالعامل جعلهم ينصرفون عن الإلمام بالأساليب التي تعرض لها الجملة أثناء التأليف من: نفي، واستفهام، وتعجب، وتوكيد، وقسم،... فجاء عملهم مقصورًا على البحث وراء العلل وتفسيرها دون تجاوز ما يتعلق بالعمل والعامل. ويرى أنّه من الضروري أن نتجه لما هو أهم من الإعراب والعامل، وهو ربط النحو بعلم المعاني وهذه الفكرة كان قد دعا إليها إبراهيم مصطفى، وأكد على أهميتها في النهوض بالنحو، وكشف الأساليب الرفيعة التي ينطوي عليها الكلام العربي"(٥٥). **و في موضع آخر يقول:**" لقد كان النحو عند كثير منهم أداة في يد المتعلم، ولذا يجب اطّلاعه على مثل هذه التأثيرات التي يحدثها العامل،

فصرفوا بذلك نظر كثير من المشتغلين بالنحو إلى اتباع التغيير الذي يحدث لأواخر الكلمات في التركيب؛ فغلبوا بذلك النظرة الشكلية على المعنى"[٥٦].

ولا نجد د.إبراهيم المخزومي يخرج عن فكر إبراهيم مصطفى في هذا المرتكز.

المرتكز الثاني: الإعراب وثنائية وظيفة العلامة الإعرابية.

عرض د.مهدي المخزومي لبعض تعريفات الإعراب، ورفض نزعتها الفلسفية، ورأى أن أفضل تعريف لديه هو: " بيان للكلمة أو الجملة من وظيفة لغوية، أ و من قيمة نحوية ككونها مسندًا إليه، أو مضافًا إليه، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو حالًا، أو غير ذلك من الوظائف التي تؤديها الكلمات في ثنايا الجمل، وتؤديها الجمل في ثنايا الكلام أيضًا"[٥٧]. كما ساوى بين الإعراب بالحركات والإعراب بالحروف؛ إذ لا فرق بينهما إلا في الكمّ الصوتيّ[٥٨]، وعلامات الإعراب عنده ثلاث، اثنتان دالتان على وظائف نحوية، والثالثة مفرغة من الوظيفة؛ فالضمة علم إسناد، والكسرة علم الاضافة[٥٩]، أما الفتحة فليست علمًا لشيء خاص[٦٠].

ونحن نلحظ هنا تعارضًا بين ما ورد في التعريف، وما جاء في بيان وظائف الحركات، فمن جهة يرى أنّ الإعراب بيان للوظائف اللغوية نحو: المفعول أو الحال، وهذه منصوبات وعلامتها الفتحة، ثم يقر بأنّ الفتحة ليست علمًا لشيء خاص، "وواضح أنّ هذا الإلغاء يضيع على الناشئة معرفة وظائف هذه الكلمات في الصياغة العربية؛ مما قد يحدث بلبلة في تصورها لأساليبها"[٦١].

المرتكز الثالث: إعادة ترتيب الأبواب النحوية حسب وظائفها المعنوية، وعلاقاتها الإسنادية، وجاء ترتيبها طبقًا للبيان التالي:-

المرفوعات		المنصوبات	
المرفوعات بالأصالة	المرفوعات بالتبعية	المفاعيل	المناديات والمنصوبات
. المبتدأ (مسند إليه) . الفاعل (مسند إليه) . نائب الفاعل(مسند إليه) . اسم كان .البدل . التوكيد . عطف النسق	. خبر المبتدأ . خبر إنّ . النعت . عطف البيان	. المفعول به . المفعول فيه . المفعول معه . المفعول لأجله . المفعول المطلق . الحال . التمييز . المستثنى بإلا. . التوابع للمنصوبات	النداء، الاستغاثة الندبة.

لقد ألغى العامل وكثيرًا من أبواب النحو: كباب التنازع والاشتغال، حيث استطاع – كما يرى– أنّه سلب الأفعال والحروف قوّتها على العمل والتأثير، وأعاد كثيرًا من المنصوبات إلى باب الرفع، وقال بإسناديتها نحو: اسم "أنّ" و"إنّ"، و"لعل"، وليت، و"لكن" و"كأنّ"؛ فالاسم بعدها مسند إليه قطعًا، وحق المسند إليه أن يكون رفعًا، وقد جاء مرفوعًا في الصحيح من كلام العرب في الاختيار والاضطرار كقوله تعالى: "**إنْ هذَانِ لَسَاحِرَانِ**"(٦٢)(٦٣)، حيث يرى مهدي المخزومي أنّ: "إن واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال"(٦٤).

المرتكز الرابع: رؤيته التجديدية في تعريف الجملة وحدودها:

تُعدُّ الجملة ركنًا هامًا في النحو، بها يقوم المعنى، وتتحقق العملية الإبلاغية، ويرى المخزومي أنّ النُّحاة لم يدركوا جيدًا مدلولَ الجملة ولا

حدودها، إذ وضعوا أقسام الجملة بناءً على الموقعية لا الدلالة، فساووا بين جملتين مختلفتين في المعنى نحو: "الفجر يطلع" و"الفجر طالع"، "ولو أدركوا ما بين الاسم والفعل من فرق في الدلالة لأعادوا النظر في تقسيمهم الجملة"(٦٥). فالجملة عنده معيار هام في تداول الخطاب بين المتكلم والمتلقي، وهي أيضًا "الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أي لغة من اللغات"(٦٦)، "فالألفاظ عكست تصورًا ذهنيًّا، وأبانت ما يدور في ذهن المتكلم، وعلى أساسها يتم التواصل، وتداول الكلام، والجملة التامة هي التي تعبر عن أبسط الصور الذهنية التامة التي يصح السكوت عليها(٦٧).

ويرى أنّ الجملة قد لا تبنى على طرفي الإسناد : المسند والمسند إليه؛ إذ "قد تخلو الجملة من المسند إليه بحذفه لعدم الحاجة إليه(٦٨)، ذلك أنّ أهمَّ ما يشغله في الجملة عنصرُ السياقِ، وملابساتُ القولِ المحيطةُ به، لأنّها عوامل مساعدة على تأكيد المعنى وتوضيحه. كما حصر دراسة النحو في موضوعين يراهما مهمين هما: الجملة وتأليفها ونظامها، وعلم المعاني وما يتضمنه من أساليب: التوكيد، والنفي، والإثبات، والاستفهام(٦٩).

إنّ تأكيد المخزومي على ربط ركني الإسناد بالظروف الخارجية (المرسل والمتلقي) لهو أمر أكدت عليه اللسانيات الحديثة، واصطلحت عليه "المرجعية"، إذ إنّ الجملة عادة تحيل إلى مرجعين، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، حيث الفعل يربط بين مرجعين..." (٧٠)، كما أنّ المتكلم هو "الذي يحيل ويقوم بالإسناد، وإن السامع هو الذي يفسر الوصف والإحالة، والإسناد كافة"(٧١).

وعلى الرغم من أنّ د. مهدي قد اجتهد في وضع حدود الجملة، وبيان أهميتها في النحو العربي، غير أنَّ د.حلمي خليل يرى أنّ الصور المتعددة للجملة عنده تقوم على عدّة معايير"اختلط بعضها ببعض، فقد تتصل أحيانًا بطول الجملة وقصرها، وأحيانًا بدلالة الجملة على المعنى التام الذي يحسن السكوت عليه، أوهي الصورة الذهنية، وأحيانًا أخرى تتصل بالتركيب وعناصره

ووحداته... ولكن القاسم المشترك الذي يجمع بين هذه المعايير جميعًا هو أنّها ليست معايير لغوية، وإنّما معايير فلسفيّة منطقيّة"[٧٢]. فإذا صحّ هذا الحكم ؛ فإنّ د.مهدي قد وقع في دائرة الفلسفة والمنطق من خلال الجملة- بعد أن رفضها وعابها على النحاة الأوائل بسبب العامل.

المرتكز الخامس: المصطلح النحوي:

اتّخذ مهدي المخزومي من المصطلح منطلقًا تأسيسيًّا لعمله التجديدي، وقد كان مولعًا بالمصطلح الكوفي ومدرسته النحوية، ودورها في توجيه النحو بعيدًا عن فلسفة التأويلات لعدم إيغالها في قضية العامل، ولأنّ الكوفيين كانوا أقرب إلى الواقع اللغوي، ولأنّهم جددوا في المنهج والموضوع؛ ويرى المخزومي أنّ فهم الكوفيين للنحو قام على ارتقاء الحسّ، وإدراك طبيعة اللغة. كما ارتبط وضع المصطلح عندهم بالوظائف التركيبية والدلالية، ومن ذلك مصطلح المفعولات: إذ "لا يعرف الكوفيون منها إلا المفعول به، أمّا المنصوبات الأخرى التي هي مفاعيل عند البصريين، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل"[٧٣]. لذلك أخذ يقر المصطلح الكوفيّ في معطياته التجديدية، لكن الاضطراب قد جانبه أحيانًا؛ فكان يُقرّ مصطلحًا في كتاب معين، ثم يستبدله في كتاب آخر، كاستخدامه مصطلح الجر[٧٤]حينًا، واستبداله بالمخفوضات حينًا آخر[٧٥].

أمّا المصطلحات التي استبدلها واعتمدها فهي: "أداوت الإضافة بدل حروف الجر، والأفعال الشاذة بدل الأفعال الجامدة، والأداة بدل الحرف، والفعل الدائم بدل اسم الفاعل، والفعل المتخلف بدل اسم الفعل، والفاعل المختار بدل المبني للمعلوم، والمصدر بدل المفعول المطلق، و فعل الفاعل الذي لا اختيار له، واعتبر الاسم المنصوب في كان وأخواتها حالًا، واستعاض بالمكنى به عن اسمي الزمان والمكان"[٧٦]

ويلاحظ أنّه لم يخرج عن النموذج الكوفي، ويُعدّ ذلك انتصارًا للمدرسة الكوفية، وهذا الأمر ليس جديدًا، فقد سبقه إليه ابن مضاء القرطبي؛ حيث كان ينتصر لآراء الكسائي والفرّاء(٧٧). وبهذا فإنَّ المخزوميّ يُعدّ كوفيًّا في آرائِهِ ومصطلحاتِهِ.

ومستخلص الآراء التجديدية عند المخزومي تتضح في النقاط التالية:

١- ألغى العوامل اللفظية، وأبقى على العوامل المعنوية كالإسناد والإضافة.

٢- رفض القياس والعلل والتأويلات والتقديرات والإضمار، وأبقى على قياس المشابهة.

٣- إلغاء المعمولات من متعلقات الفعل نحو :الحال، والمصدر، والتمييز، والمفعول به.

٤- قسم الجملة إلى أربعة أقسام :

أ. الجملة الاسمية "فهي التي يدل فيها المسند على الدوام و الثبوت"(٧٨).

ب. الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد(٧٩).

ج. الأداة.

د. الكناية وتتمثل في الضمائر والأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام.

٥- أخرج النعت من باب التوابع، وأدخله في باب الجر بالمجاورة.

٦- أضاف دلالات مختلفة لأدوات العطف.

٧- صنّف التوابع إلى ثلاثة: النعت وعطف البيان وخبر المبتدأ.

٨- أجاز تقديم الفاعل على الفعل.

٩- جمع ما كان متفرقًا من أدوات النفي و الشرط و الاستفهام في باب واحد.

لقد حاول د. مهدي المخزومي جاهدًا أن يصل إلى النموذج المثال للنحو، لكنه لم يتحقق بالشكل المأمول، و كلّ ما قدّمه جديرٌ بالتقدير

والاحترام، وقد أشاد الدكتور مصطفى السقا بهذه المحاولة التجديدية، يقول:" إنّها تمتاز بعمق البحث، ووضوح المنهج وسهولة الترتيب ... واستخلاص أهم العناصر والآراء التي تصلح لإقامة صرح النحو الحديث على أصول علمية واضحة خالية من التأثر بالفلسفة والمنطق"، ويظهر جليًّا أنّ الدكتور مهدي المخزومي قد أفاد من آراء ابن مضاء القرطبي، ومن الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه.

إنّ جُلّ المحاولات لم تزد عن كونها مبادرات نقدية فردية ، فهي مجرد اقتراحات نظرية مبنية على خلفيات معرفية غربية – قاصرة في المجال الإجرائي للوصول إلى النموذج النحوي المثال البعيد عن التأويلات والتقديرات، القائم على اللغة المستعملة الفصيحة، الأقرب إلى الواقع اللغوي، وعلى ارتقاء الحسّ وطبيعة اللغة ودلالاتها التركيبية.

الخاتمة:

بعد هذه الرحلة الممتعة مع أشهر محاولات التجديد قديمًا وحديثًا، توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج وتوصيات نجملها في الآتي:

١- أنّ دُعاة التجديد قد عابوا على النُّحاة الأوائل إفساد النحو بإقحام المنطق، والانتصار للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب لا توجد في اللغة المستعملة، وقصر مادة القواعد اللغوية على فئة محددة، وعدم مراعاة اختلاف اللهجات.

٢- أنّ جميع محاولات التجديد ركزت على: إلغاء نظرية العامل بدعوى تخليص النحو من فلسفة التأويلات، وإلغاء القياس، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإعادة تنسيق بعض أبواب النحو وإلغاء بعضها، وإلغاء الإعراب التقديري والمحلي، واستبدال بعض المصطلحات.

٣- جميع دُعاة التجديد انتصروا للمدرسة الكوفية، ودورها في توجيه النحو بعيدًا عن فلسفة التأويلات لعدم إيغالها في قضية العامل؛ ولأنّ الكوفيين كانوا أقرب إلى الواقع اللغوي، فقد جددوا في المنهج والموضوع، وكان فهمهم للنحو قائمًا على ارتقاء الحسّ، وإدراك طبيعة اللغة.

٤- فكرة التجديد التي نادى بها أنصار التجديد لم تخرج عن رؤى نقدية، وإعادة القديم في شكل جديد؛ ذلك أنّهم اكتفوا بما أتى به القدماء، ولم يصلوا إلى إقامة قواعد مختلفة بناءً على وصف لغة أخرى انطلاقًا من نصوص اللغة المستعملة؛ مما جعلهم سجناء مناهج القدماء. لم يتحقق الوصول إلى النموذج النحوي المثال المأمول.

٥- إنّ اللسانيات الوصفية العربية عليها أن تتجه إلى بناء نحو جديد للغة العربية الفصيحة الحالية، وبناء أنحاء اللهجات العامية؛ لذا **يوصي الباحث** بإعادة النظر في وصف ما خلفه النُّحاة أمثال: الخليل وسيبويه والفراء والجرجاني والرضي الاستراباذي – للوقوف على آرائهم القريبة من آليات المنهج الوظيفي، وكذلك ما شيّده د.مهدي المخزومي من مرتكزات ومعطيات تجديدية قائمة على خبرة ودراية وفكر لساني عميق؛ وكل ذلك في ضوء تقديم الشاهد القرآني على غيره، ومراعاة اللهجات والتطور اللغوي عبر العصور المختلفة، وهو ما قد يخلق نظرية نحوية متكاملة في إطار عمل جماعي متضافر من العلماء أصحاب الخبرة والدراية.

الهوامش

(١) عبدالرحمن الحاج صالح: مقال النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، ص٩-١٠.

(٢) سيبويه: الكتاب، ج١، ص٣٧ و٤٣.

(٣)عبدالقادر الفهري: اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية، ص ٥٣.

(٤) نفسه، ص ٥٢.

(٥) عبدالرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ج١، ص١.

(٦) تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، ص٥.

(٧) تمّام حسّان: نفسه، ص٥.

(٨) انظر: ابن مضاء: الردّ على النُّحاة، ص٨٥، ٨٨، ٩٣.

(٩) نفسه، ص٩٩.

(١٠) نفسه، ص١٠٠، ١٠١.

(١١)نفسه، ص١٥١.

(١٢) نفسه، ص ١٥٢.

(١٣) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(١٤)المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.

(١٥)عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربيّ ، ص ج.

(١٦) انظر: عبد المتعال الصعيدي: النحو الجديد، صـ٨٤ وما بعدها.

(١٧)التوصيات كاملة: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد ٢٣، صـ١٣٩ – ١٤٢.

(١٨) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، المقدمة ص (أ).

(١٩) نفسه، ص٤٨ وما بعدها.

(٢٠) نفسه، ص٦٦.

(٢١) نفسه: ص ع.

(٢٢) محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص٩.

(٢٣) نفسه: ص١٧.

(٢٤) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص أ.

(٢٥) نفسه، ص ١٩٥.

(٢٦) نفسه، ص ١٦.

(٢٧) نفسه، ص ١٨.

(٢٨) نفسه، ص هـ.

(٢٩)السيوطي: الاقتراح، ص ١٤، وانظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ٣٥.

(٣٠) محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، ص ١٨٢.

(٣١) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ١.

(٣٢) نفسه، ص ٣.

(٣٣) ابن هشام : مغني اللبيب، ج ٢، ص ٦٠٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٦٠٧.

(٣٥) الكهف: جزء الآية ١-٢.

(٣٦) ابن هشام: مغني اللبيب، ج٢، ص ٦١٣.

(٣٧) ينظر: عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص ٤٢.

(٣٨) عبدالقاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص٤٠٢.

(٣٩) د. تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، ، ص١٨٨.

(٤٠) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٢٨.

(٤١) انظر: ابن جني: الخصائص، ج١، ص ١١١، ,الرضي الاستربادي: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، ج١، ص ٦٥.

(٤٢) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٣٢.

(٤٣) الرضي الاستربادي: شرح الكافية، ج١، ص ٥٢.

(٤٤) محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص ٧٧.

(٤٥) نفسه، ص ٨٣.

(٤٦) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ز.

(٤٧) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ٧٧

(٤٨) انظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، ج١، ص ١٧٧.

(٤٩) انظر : الزجاجي: الجمل في النحو، ص ٦٤– ٦٥.

(٥٠) إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، ص ٦٣.

(٥١) حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي، ص ٦٨.

(٥٢) مصطلح لمهدي المخزومي قصد به النُّحاة التقليديين.

(٥٣) مهدي المخزومي: قضايا نحوية، ص ٢٩.

(٥٤) مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص ١٥.

(٥٥) مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه، ص١٦

(٥٦) نفسه، ص٦٥.

(٥٧) مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٦٧.

(٥٨) نفسه، ص ٦٨.

(٥٩) نفسه، ص ٦٧.

(٦٠) نفسه، ص٨١.

(٦١) شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، ص ٢٩.

(٦٢) سورة طه، الآية (٦٣).

(٦٣) مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ٨٤.

(٦٤) نفسه، ص ٨٧.

(٦٥) نفسه، ص ١٦٩– ١٧٠.

(٦٦) نفسه، ص ٣١.

(٦٧) نفسه، نفس الصفحة.

(٦٨) نفسه، ص ٣٣.

(٦٩) نفسه، ص١٧.

(٧٠) عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة - نظريات وآراء، ص ١١٧.

(٧١) المرجع نفسه، ص ١١٦.

(٧٢) حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي – دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، ص ٧٥.

(٧٣) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص ٣٠٩.

(٧٤) نفسه، ص ٧٩.

(٧٥) نفسه، ص ٧٦.

(٧٦) نفسه، ص٨٠، وانظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي، نقد وتوجيه، ص ١٠٣.

(٧٧) ينظر : مهدي المخزومي، قضايا نحوية، ص ٢٣.

(٧٨) مهدي المخزومي: النحو العربي– نقد وتوجيه ، ص ٤٢.

(٧٩) نفسه، ص ٤١.

المصادر والمراجع:

- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، دار الكتاب الإسلامى، القاهرة، ط٢، ١٩٩٢م.
- ابن الجزري: النشر في القراءات العشر، قدم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠٢م.
- ابن جني(ت ٣٩٢هـ): الخصائص، ، تحـ: محمد علي النجار، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١١م.
- ابن مضاء: الردّ على النُّحاة، ص ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٣ .
- ابن هشام (ت٧٦١ هـ): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق وشرح د: عبد اللطيف محمد الخطيب، ط١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م..
- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.
- برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية، ترجمة رمضان عبد التواب، دار الرفاعي للنشر– الرياض، ١٩٨٢م.
- تمّام حسّان: اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط٤، ٢٠٠٤م.
- تمّام حسّان: اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة، ،ط١، ٢٠٠١ م.
- حلمي خليل: العربية وعلم اللغة البنيوي – دراسة في الفكر اللغوي العربي الحديث، دار المعرفة الجامعية –الإسكندرية، ط١، ١٩٨٨م.
- خالد بن سعود بن فارس العصيمي: القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة– جمعًا ودراسة وتقويمًا، ط١، دار ابن حزم، بيروت– لبنان، والرياض –السعوية، ١٩٩٥م.

- الرضي الاستربادي: شرح كافية ابن الحاجب في النحو، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي و يحي بشير مصطفى، ط١، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٦٦م.
- الزجاجي(ت٣٤٠هـ): الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، موسسة الرسالة ودار الأمل، ١٩٨٤.
- سيبويه (ت ١٨٠هـ): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي– القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، تحقيق: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية، دار البيروتي– دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م.
- شوقي ضيف: تجديد النحو، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.
- شوقي ضيف، تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثًا مع نهج تجديده، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٩٣م.
- عبد الرحمن الحاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى مدرسي اللغة العربية، مجلة اللسانيات، العدد الرابع، الجزائر، ١٩٧٣– ١٩٧٤م.
- عبد الرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربيّ ، القاهرة ، د.ط ،١٩٥٧م.
- عبد الفتاح الدجني: الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا، مكتبة الفلاح، الكويت، ط٢، ١٩٨٧م.
- عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ): دلائل الإعجاز، بيروت، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٥م.
- عبد المتعال الصعيدي: النحو الجديد، ط١، ار الفكر العربي– القاهرة، ١٩٤٧م.
- عبدالرحمن الحاج صالح: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ط١، موفم للنشر– الجزائر، ٢٠١٢م.

- عبدالرحمن الحاج صالح: مقال النحو العلمي والنحو التعليمي وضرورة التمييز بينهما، مجلة المجتمع الجزائري للغة العربية، ع ١٧، ٢٠١٣م.
- عبدالقادرالفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية – نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء –المغرب، ط١، ١٩٨٥م.
- عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة– نظريات وآراء، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨١م .
- عيسى بوقانون: نقد الفكر النحوي عند مهدي المخزومي، قراءة في المنهج، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ١٩٩٧م.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد ٢٣، صفر ١٣٦٧هـ، ١٩٤٨.
- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الأول، المجلد ٣٢، ١٣٧٦هـ .
- محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ط١، مطبعة السعادة– القاهرة، ١٩٣٧م.
- محمد الخضر حسين: دراسات في العربية وتاريخها، ضبطه وصححه: علي رضا التونسي، الدار الحسينية للكتاب، ط٢، ٢٠٠٠ م.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، منشورات المكتبة العصرية، بيروت.
- مهدي المخزومي: في النحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م..
- مهدي المخزومي: قضايا نحوية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢١هـ– ٢٠٠٣م. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ١٩٥٨م.

Abstract

The study dealt with the issue of the foundations for the renewal of grammar and its facilitation, and it showed that the advocates of renewal blamed the early grammarians: corrupting grammar by interfering with logic, the abundance of philosophical interpretations, the triumph of analogy, the fabrication of examples and structures that you did not hear about the Arabs, and the limitation of the linguistic material on which they established the rules of grammar to a specific linguistic category. And they did not take into account the different dialects. The study also proved that the foundations upon which the attempts of renewal and facilitation were based, old and new, are nothing but critical readings that could not reach the hoped-for grammatical model, and the abolition of the discretionary and local expressions, and the replacement of some terms. It is noted that all the owners of these attempts have won the Kufic grammar, and most of these attempts were individual based on what the ancients brought, and they did not reach the formulation of different rules based on the description of another language, based on the texts of the language used; Which made them prisoners of the ancient curricula; The grammatical heritage is neither easy nor accessible, and the process of renewal requires a team of researchers and scholars with experience and knowledge